عمالنا في اسرائيل يدفعون الضرائب ولا يستمتعون بالخدمات

تطلب جريدة "الانباء" الاسرائيلية في عددها الصادر يوم الخميس الماضي عن نشرة مطلعة الاستخدام الاسرائيلية ان عمال الضفة الغربية وقطاع غزة الذين عملوا في اسرائيل خلال عام ١٩٧٨ قد دفعوا مبلغ ١٧١ مليون ليرة كضريبة دخل في العام المذكور .

اما المبالغ التي صرفت على العمال العرب هؤلاء خلال نفس الفترة فقد بلغت ٨٠٫٩ مليون ليرة اي اقل من نصف ما دفعوه من ضرائب (٤٧٫٣ بالمئة) . وقد توزع هذا المبلغ على المصروفات التالية : ٢٫٤ مليون ليرة بدل اخبارات موضفة ، ٣٥ مليون ليرة بدل اخبارات سنوية ، ٢٩٠ مليون ليرة بدل خدمات طبية و ٢٤٫٥ مليون ليرة بدل استخدام واعمار وملابس وغيرها .

هذا بالاضافة الى مبلغ ٢٥٠٠ مليون ليرة خصصتها الدولة مباشرة من اصحاب الاعمال الذين يستغلون عمالا من الضفة والقطاع والتي من المفروض ان ينفق على تحسين اوضاع عمل ومعيشة وتقاعد هؤلاء العمال .

وبأي هذه الاحصائيات الاسرائيلية الرسمية لتبين ربف الادعاءات القائلة بان الحكومة الاسرائيلية تنفق على مواطني المناطق المحتلة اكثر بكثير مما تدفعه هؤلاء كضرائب للدولة .

ومما تجدر ذكره ان نفس الحقائق التي كشف مطلعة العمل الدولية قد اوردتها في اوائل هذا العام لدراسة اوضاع عمال المناطق المحتلة العاطفين في اسرائيل ، قد اشارت في تقريرها حول الموضوع ان العمال العرب سيحرمون لصندوق ضدهم من حسن الحق الضرائب التي يدفعونها في الوجه الاكمل وبالتالي وحاجاتهم . وطالبت النقابة الاسرائيلية بان تعمل الحكومة على وضع حد لهذا التمييز .

الاسباب الحقيقية للتدهور الاقتصادي الخطير في لبنان

افادت وكالات الانباء من لبنان بان الاعمال العسكرية الاسرائيلية وعدم الاستقرار السياسي قد اصاب الاقتصاد اللبناني باضرار فادحة .

واكدت هذه الوكالات بان الخسائر العامة للاقتصاد الوطني اللبناني قد بلغت في ١٩٧٨ لوحدة حوالي ٢٫٥ مليار ليرة لبنانية ، واما الحالة في مالية الدولية فهي صعبة للغاية ، اذ ازدادت كثيرا النفقات المتعلقة بتعمير المدن والقرى ، كما ازدادت بشكل ملحوظ اعتمادات الميزانية لوزارتي الدفاع والداخلية ووصلت الى حوالي ٣٤ بالمئة من ميزانية الدولة .

ووصل الدين العام للدولة الان الى رقم خيالي هو مليار ونصف مليار ليرة لبنانية .

وبعد جيش العاطلين عن العمل الان بـ ١٥٠ الف شخص ، وفي نفس الوقت لا يعمل العديد من المصانع ، بالطاقة الكاملة ، بسبب النقص في المواد الغذائية ، الا لربع سكان الخامات والكادرات المؤهلة . فمصانع النسيج والاحذية والاسمنت ، وصناعة تكرير النفط ، لا تعمل الا بنصف طاقتها .

وقد ساهمت بتشكلات الميمن المسيحي ، بنصيبها في زيادة المشاكل الاقتصادية ، فقد نسفت فصائلها المسلحة مرارا ، انبوب الوقود الرئيسي في لبنان ، الذي يصل بين طرابلس وسروت ، الامر الذي ادى الى نقص حاد في مستخدمات النفط

كما يؤثر تأثيرا سلبيا على اقتصاد اللبناني توقف ميناء بيروت عن العمل ، لمدة طويلة ، بسبب المعارضات التي تقوم بها القوى الانعزالية . حيث تبلغ خسارة الخزانة اللبنانية نتيجة ذلك ، ما بين ٢٠ ، ٣٠ مليون ليرة سنويا .

ونتيجة للعمليات العسكرية اصيبت الزراعة بخسارة جسيمة وهي بحالتها الراهنة لا تتمكن من ضمان المواد الغذائية ، الا لربع سكان البلاد ، على الرغم من ان معظم يشتغلون في الزراعة .

وانخفض بشكل كبير محصول القمح ، والتمور الكرى ، والسمع والبطاطس والزيتون ، وبدل معطيات المنطقة الغذائية والزراعية لهيئة الامم المتحدة ، على ان استيراد الانواع الاساسية من الاغذية ، ازداد من ١٥٠ مليون دولار في عام ١٩٧٠ الى ٢٥٠ مليون دولار في العام الماضي ، وتستمر هذه الزيادة في الارتفاع .

والاجراءات التي يقوم بها الحكومة اللبنانية ، لا تعالج اقتصاد البلاد ، لم تعط نتائج محددة حتى الان .

ويعتقد الخبراء المتخصصون في لبنان ، بان البلاد لن تستطيع اعادة بناء القدرة الاقتصادية ، الا بعد ان تتوقف الاعتداءات العسكرية عليها ويتم وضع حد لسياسة اثارة النزاعات الداخلية والحروب .

٦٢ بالمئة من ميزانية اسرائيل للأغراض الحربية واطفاء الديون

احرب الحكومة الاسرائيلية المعدل الثالث ، منذ بداية هذا العام ، على ميزانية الدولة لعام ١٩٧٩ . واشارت صحيفة "الجروزاليم بوست" (عدد ٧٩/٩/٢١) استنادا الى اوساط دائرة الاحصائيات المركزية الاسرائيلية الى ان مجموع ارقام هذه الموازنة يبلغ ٣٨٦٫٧ الف مليون ليرة اسرائيلية . وستستفيد النفقات الحربية ١٢٣ الف مليون ليرة او ما يعادل ٣١٫٧ بالمئة من مجموع النفقات . كما ان نفقات تسديد الديون ستبلغ ١١٧ الف مليون ليرة اي حوالي ٣٠٫٢ بالمئة من الميزانية .

وبكلمة اخرى فان النفقات غير المنتجة التي تستهلكها الميزانية الحربية واطفاء الديون تشكل حوالي ٦١٫٩ بالمئة من مجموع باب النفقات . ويعني هذا ، من الناحية العملية ، ان بقية القطاعات الاخرى المتعلقة بمصالح المواطنين الاسرائيليين من خدمات بلدية وبناء وثقافة وتعليم وغيرها وغيرها لن تحظى الا بجزء يسير من هذه الميزانية .

هذا ويتوقع بعض المراقبين الاقتصاديين ان يزداد الوضع الاقتصادي في اسرائيل تدهورا خاصة وان اعتماد الميزانية الاسرائيلية ومجمل الحياة الاقتصادية الاسرائيلية على مصادر دعم خارجية سيشكل عبئا كبيرا على اقتصاد البلاد . ويشير هؤلاء المراقبون الى تزايد السخط على سياسة اسرائيل في الدول الاوروبية وازدياد عزلتها الدولية كاسباب محتملة للاقلال من مصادر الدعم المالية الخارجية .

نصف القوى العاملة في اليمن الشمالي يعملون خارج البلاد

اصبح من المتعارف عليه بين الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين ان صلاحية اي نظام اقتصادي اجتماعي ونجاعته يمكن ان تقاس بمستوى الحياة التي يؤمنها هذا النظام لمواطنيه . الا ان الهجرة المتزايدة للخارج ـ لاسباب غير ايديولوجية طبعا ـ بحثا عن الرزق تشير الى عجز هذا النظام عن تأمين ما هو مطلوب منه ومعقود عليه من امال .

وظاهرة الهجرة من اليمن الشمالي الى الخارج بحثا عن العمل اصبحت بارزة وخطيرة بحيث اخذت تقلق القائمين على نظام صنعاء . ومما يزيد من مصاعب حكام صنعاء النجاحات الاقتصادية والاجتماعية التي يحرزها الشطر الاخر من اليمن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي اصبحت بحق مركز جذب واستقطاب بالنسبة للجماهير الشعبية الواسعة في اليمن الشمالي . وهذا هو احد الاسباب التي عززت ودفعت بقوة اكبر شعار "وحدة الوطن اليمني" الذي ترفعه القوى التقدمية في شمال اليمن والذي تعمل الحكومة التقدمية الثورية في اليمن الجنوبي على تحقيقه .

ولا عطاء صورة واضحة عن الهجرة من اليمن الشمالي لا بد من الرجوع الى نتائج اول احصاء للسكان جرى في اليمن عام ١٩٧٥ والذي نشرت مجلة "ذي ميدل ايست اللندنية في عددها الاخير (ايلول ٧٩) بعض المعلومات عنه .

يشير هذا الاحصاء الى ان عدد سكان اليمن الشمالي قد بلغ ٤ ملايين و ٧٠٠ الف انسان . كما ان ٤٧ بالمئة من السكان هم دون الخمسة عشر عاما . ويبلغ عدد السكان الذكور الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥ و٥٩ عاما مليونا ونصف اما عدد القوى العاملة فقد بلغ مليون شخص .

والظاهرة الملفتة للانتباه هنا هي ضخامة عدد اليمنيين الذين يضطرون للعمل خارج البلاد وقد بلغ عدد هؤلاء نصف مليون انسان اي نصف العدد الكلي للقوى العاملة . وفي هذا وحده ادانة صارخة لممارسات حكام صنعاء واثبات جديد على الازمة الاقتصادية الاجتماعية التي تشتد داخل اليمن الشمالي .

الشعب البلغاري يحتفل بانجازاته في عيده الوطني

احتفلت جمهورية بلغاريا الشعبية في التاسع من الشهر الحالي بذكرى الخامسة والثلاثين للثورة الاشتراكية .

فقد كان شهر ايلول عام ١٩٤٤ فجرا لمرحلة جديدة في تاريخ الشعب البلغاري ، كما وضع بداية للانطلاق الجذري في مصيره .

وخلال هذه الفترة القصيرة نسبيا في تاريخ الشعوب تمكن الشعب البلغاري من محو آثار التخلف الذي ورثه خلال عقد من التطور الراسمالي ، واكثر من ذلك فقد انطلق الشعب البلغاري في بناء حياة جديدة تتميز بتطور اقتصادي في جميع الميادين بالاضافة الى التقدم العلمي والتقني بحيث اصبحت بلغاريا تحتل مركزا متقدما في اوروبا حتى بالنسبة للدول الراسمالية الكبيرة مثل بريطانيا وفرنسا والمانيا الاتحادية

فقد اصبحت بلغاريا اليوم تعطي من المنتجات في اليوم الواحد ما كانت تحتاج لانتاجه بلغاريا الراسمالية نصف سنة .

ولا يقتصر هذا التغير على كمية الانتاج ولكن في اختلاف النسبة الاقتصادية للبلاد بشكل عام . فبعد ان كانت بلغاريا تعتبر بلدا زراعيا متخلفا اصبحت فروع صناعة الماكنات والاجهزة الالكترونية والكيميائية هي المميز للنظام الاقتصادي البلغاري . فجمهورية بلغاريا الشعبية تنتج الان الالات الالكترونية الحاسبة والالات ذات الادارة المبرمجة وغيرها من الالات المعقدة التي لا تستطيع ان تصنعها الا اكثر بلدان العالم تطورا .

وقد سجلت جمهورية بلغاريا الاشتراكية ارقاما قياسية حقيقية ، فدخلت البلاد بين الدول الخمسة التي تتميز بأعلى وتائر للتطور . كما تشغل جمهورية بلغاريا الشعبية المكان الثاني في اوروبا من حيث انتاج سيارات النقل . وقد انشئ في البلاد اكبر مصنع في اوروبا للصودا .

وقد تفوقت بلغاريا على بريطانيا وفرنسا والمانيا الاتحادية وكندا وايطاليا من حيث انتاج الاسمدة المعدنية لكل فرد من افراد السكان .

وسمح التقدم السريع للاقتصاد الوطني ، برفع رفاهية الشعب الى درجة كبيرة . فيكفي القول ان المداخيل الفعلية للسكان ازدادت منذ عام ١٩٥٦ بمقدار ٣٫٤ المرة . هذا بالاضافة الى التطور الواسع في بناء المساكن . والازدهار الذي حققته الجمهورية في حقل العلم والثقافة ، ومما يذكر انه قد تم محو الامية تماما في جمهورية بلغاريا الشعبية .

ويعلن قادة جمهورية بلغاريا الشعبية بأن هذا التطور كان من غير الممكن تحقيقه بدون التعاون الاخوي بين الدول الاشتراكية وبشكل خاص التعاون السوفياتي البلغاري حيث يتم الان بناء ٣٠٠ مشروع كبير بمساعدة الاتحاد السوفياتي بالاضافة الى التعاون في مجال الفضاء .